نَقْدُ الْمِعْيَارِ الرَّائِجِ فِي تَصْنِيفِ التَّفَاسِير

أ. م. د. الشيخ طاهر الغرباوي

جامعة المصطفى العالمية/ إيران

Criticism of The Trending Standard in 'Tafseer' Books Classification

Asst. Prof. Dr. Sheikh Tahir AlGharbawi

Member of the scientific body at Al-Mustafa International University

ملخّص البحث

تناولنا في هذه الدّراسة التقسيم الثنائي للتفسير بالرأي (الممدوح والمذموم)، وأثبتنا أنَّ التفسير بالرأي ليس هو إلّا قسمٌ واحد مذموم، وأنَّ الاجتهاد في فهم القرآن ليس تفسيراً بالرأي، وقمنا بنقد المستندات التي ادّعوها من نسبة القول بالتحريف، وكذلك الاستناد إلى غير الحجج الشرعية، والاعتماد على التفسير الباطني والتأويل أيضاً، ونسبة كل ذلك إلى مفسري الشيعة. فأثبتنا بالأدلة الرصينة براءة علماء الشيعة ومفسريهم من القول بتحريف القرآن، وكذلك أثبتنا اعتماد مفسري الشيعة على الدليل العلمي في التفسير، عدم صحة نسبة انحصار التفسير الباطني بهم.

الكلمات المفتاحية: تقسيم التفاسير، تصنيف التفاسير، التفسير بالرأي، التفسير بالرأي الممدوح، التفسير بالرأي المذموم.

Abstract

This study discussing the dual division of interpretation\tafseer by own opinion (both the praised and blameworthy\ condemned), and I have proofed that interpretation by own opinion is only one single condemned division, and that Ijtihad "process of legal reasoning and hermeneutics" in understanding the Quran is not own opinion interpretations. And I had critiqued the bases which were used to proof the claim of misrepresentation of the Quran, and also proofed the usage of illegitimate bases on their claims, and that they have relayed on esoteric and hermeneutics interpretations, then they attributed the reason behind it to the shiaa interpreters. Therefore I have proofed with definitive evidences the innocence of the shia scholars and the interpreters of the Quran misrepresentation claims, and I have proofed the reliance of the shia Quran interpreters on the scientific evidences on their interpretations, and the invalidity of accusing them with using esoteric interpretations of the Quran.

Key words: divisions of tafseer, classification of tafseer, own opinion interpretation, praised own opinion interpretation\tafseer, blameworthy interpretation\tafseer,

مسألة البحث

انتشر بين كثيرٍ من الباحثين في الدراسات التفسيريّة[1] ولا سيما في العصر الحاضر، مصطلح تقسيم التفسير والتفاسير إلى قسمين:

الأول: التفسير بالرأي الممدوح، (الجائز).

الثاني: التفسير بالرأي المذموم، (المُدان).

ثمَّ يذكرون مصاديق (أفراد) القسم الأول ويعبّرون عنها بـ(أهم كتب التفسير الجائز)، ويحصرونها بتفاسير أهل السنة (الأشاعرة) المعروفة، أمثال: مفاتيح الغيب للرازي، أنوار التنزيل للبيضاوي، مدارك التنزيل وحقائق التأويل للنسفي، لباب التأويل في معاني التنزيل للخازن، البحر المحيط لأبي حيان، غرائب القرآن ورغائب الفرقان للنيسابوري، تفسير الجلالين للمحلي والسيوطي، إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم لأبي السعود، روح المعاني للآلوسي، وغيرها[2].

وبعدها يعدّون التفاسير التي يعبّرون عنها بـ(التفسير (التفاسير) بالرأي المذموم، أو تفسير الفرَق المبتدعة، أو التفاسير المنحرفة)، ويحصرونها بتفاسير المعتزلة، أمثال: تنزيه القرآن عن المطاعن للقاضي عبدالجبّار، الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل لجار اللهّ الزمخشري، وغيرها، وبتفاسير الشيعة الإماميّة،

(١) كالذهبي في: التفسير والمفسرون ج ١ ص ٢٠٢ وخالد عبدالرحمن العك في أصول التفسير وقواعده، ص١٦٧ وناصر بن سليمان العمر في مجلة البيان العدد ٣٤٦ جمادى الآخرة ١٤٣٧هـ، وآخرين.

(٢) الذهبي، ١٤٢٩ ه: ج ١ / ٢٨٨.

ويذكرون نماذج منها (يدّعون أنّها أهم تفاسير الشيعة) أمثال: مرآة الأنوار ومشكاة الأسرار للكازراني، والتفسير المنسوب إلى الإمام الحسن العسكري عليه السلام، ومجمع البيان في تفسير القرآن للطبرسي، والصافي للفيض الكاشاني، وبيان السعادة في مقامات العبادة للخراساني، وغيرها. ثمَّ يُثلثونها بتفاسير الإسماعليّة، وهكذا يستمرون بذكر تفاسير الزيديّة، والبهائية، والخوارج، والصوفيّة، والفلاسفة، وهكذا. وأصبح هذا التصنيف للطلبة والباحثين في الدراسات التفسيرية في العصر الراهن أمراً متداولاً، فقلّما تجد باحثاً من أهلنا وإخوتنا أهل السنة، إلّا وقد سار على هذا المنهاج. وكأنّه أضحى أمراً مفروغاً عنه لا يُناقش فيه.

والحال أنَّ الموضوعيَّة في البحث العلمي، والأمانة التي هي مقتضى كل بحث لا سيما في الدراسات الإلهية، تستدعي الدقة والتحري في النسبة إلى الآخرين، عملاً بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾[1] ومن هذا البحث سنقدم إن شاء الله تعالى دراسة ونقداً لهذه الظاهرة الرائجة.

أسئلة البحث

السؤال الأساس الذي يحاول البحث الإجابة عنه هو: ما الضابطة لتصنيف التفاسير إلى ممدوحة ومذمومة؟ وبطبيعة الحال يتفرع عن هذا السؤال الأصيل أسئلة فرعية عدّة، تحاول الدراسة بمجملها الإجابة عنها، وهي:

الأول: متى نشأت ظاهرة تصنيف التفاسير إلى ممدوحة ومذمومة؟

الثاني: كيف تتم مناقشة ظاهرة تصنيف التفاسير؟

الثالث: ما ضوابط التفسير لدى مفسري الشيعة الإمامية؟

(١) سورة الإسراء، الآية: ٣٦.

فرضيّات البحث

الأولى: إنَّ التقسيم الثنائي للتفسير بالممدوح والمذموم وكذلك التصنيف المبتني عليه ليسا بقديمين، بل أنّهما طرءا من اجتهاد محمد عبدالعظيم الزرقاني (ت١٣٦٨هـ) في كتابه مناهل العرفان، وبعده محمد حسين الذهبي (ت١٣٩٨هـ) في كتابه (التفسير والمفسرون)، ثم سار عليه من جاء بعدهما.

الثانية: يتمُّ نقد التقسيم المذكور وتفنيده، على أساس الأدلة الروائية الواردة في بيان التفسير بالرأي، مستدلاً على تطبيقها على واقع التفاسير التي رموها بأنَّ التفسير بالرأي مذموم ومُدان.

الثالثة: إنَّ مدارك التفسير عند الشيعة الإمامية تتمحور في الأخذ بظواهر القرآن التي يفهمها العربي الفصيح، وكذلك الاستناد على المروي المعتبر في السنة المطهرة، وأيضاً حكم العقل الفطري والبرهاني السليم، ممّا يجعلها ليست تفسيراً بالرأي؛ لأنَّ تفسير القرآن بالرأي هو تفسيره بغير العلم والدليل والبرهان، وأمّا تفسير القرآن بالعلم والحجة والبرهان وإعمال العلم البرهاني، فهو أمرٌ جائز وهو خارج عن تفسير القرآن بالرأي تخصصّاً.

وبعبارة أخرى: إنَّ التفسير بالرأي هو مقابل التفسير بالاجتهاد، والثاني هو الجائز والأول هو الممنوع، لا أنَّ التفسير بالرأي له قسمان جائزٌ وممنوع، والتفسير بالرأي الذي كلُّه ممنوع هو إدعاء المعنى للفظ القرآن بلا استناد على أدلة رصينة معترف بها على ضوء الشرع والعقل والفهم العرفي السليم.

أهداف البحث

من الواضح أنَّ البحث العلمي الهادف والمنتج، هو ذاك البحث الذي ينطلق من مبادئ علمية وموضوعية. وتتجلى الحاجة إلى هذا المبدأ في الدراسات التي تتمّ من أجل

تقييم مصادر المسلمين بشتّى اتجاهاتهم ومدارسهم؛ لأنَّ اتهام الآخرين، وتصنيف مصادرهم العلمية على أساس غير علمي وموضوعي، ممّا يضر بوحدة الصف ويؤدي إلى تشتيت الوعي العام وطمس الحقائق العلمية. فكانت هذه الدراسة بهدف نقد ظاهرة معروفة بين الباحثين في الشأن القرآني في تقسيم التفاسير وتصنيفها.

منهجية البحث

المنهج المستعمل في هذه الدراسة هو المنهج الاستقرائي التوصيفي والتحليلي في مرحلة تبيين نظرية التقسيم والتصنيف، مدعومة بمنهج تحليل المحتوى بطريقة المقارنة بين المواقف، لدعم الدراسة والنقد بالشواهد.

دراسات سابقة (خلفيّات البحث)

إنَّ دراسة المناهج والأساليب والاتّجاهات، وكذلك تقييم التفاسير المتعددة (بمعنى كتب التفسير) لهوَ من أهم مباحث علوم القرآن وبالتحديد دراسات مدخل علم التفسير. ومن أشهر ما كُتب في هذا المضمار كتابان لباحثين معروفَين من باحثي علوم القرآن وهما: (مناهل العرفان) لمحمد عبدالعظيم الزرقاني (ت١٣٦٨هـ) و(التفسير والمفسرون) لمحمد حسين الذهبي (ت١٣٩٨هـ).

وقد قام هذان الباحثان بابتداع تصنيف التفاسير إلى ممدوحة ومذمومة، واعتبار كل تفاسير الشيعة من الصنف الثاني. ومن وقتها سار كثيرون على هذا النهج وقلّدوا هذا المبنى. وعلى أثرها تصدى جمعٌ من الباحثين والنّقاد لدراسة هذه النظرية ونقدها، فكتب المحقق محمد هادي معرفة كتابه (التفسير والمفسرون في ثوبه القشيب)، ناظراً إلى كثير ممّا كتبه الذهبي وأمثاله، وكذلك قدّم المحقق محمد على رضائي الأصفهاني دراسة نقدية لنظرية التصنيف الثنائي المذكور، وأيضاً قام المحقق رضا مؤدب بنقد آراء

الذهبي في نظريته هذه، كما قدّم المحقق عبدالكريم الحيدري دراسة نقدية لهذه الظاهرة التصنيفية. وآخرون كثيرون قاموا بنقد التصنيف الثنائي هذا[1].

أهمية البحث وضرورته

لا شك في أنَّ الإنصاف العلمي وحفظ الأمانة البحثية يقتضيان تقييم مصادر الآخرين العلمية على أساس علمي ونقد موضوعي، وعندها ستعزَّز أواصر الأخوة العلمية ويبتني الأساس العلمي الهادف، فيؤدّي إلى التقارب والتلاحم الحقيقي. ومن هذا المنطلق ينبغي تقديم الضوابط والأُطر الرصينة لتقييم التفاسير وتصنيفها. وجاءت هذه الدراسة للقيام بهذه المهمة اللّازمة والضرورية.

تتبّع نشأة هذا المصطلح

حينما نتتبّع نشأة مصطلح تقسيم التفسير بالرأي إلى ممدوح ومذموم، وكذلك التصنيف الذي صنّفوا به التفاسير، وعدّهم تفاسير علماء مدرسة أهل بيت النبي عليهم السلام، على رأس التفاسير المذمومة، لم نجده في عبارات القدماء، فهذا شيخ المفسرين محمد بن جرير الطبري (ت٣١٠هـ) ويُعدُّ تفسيره (جامع البيان) من أقدم التفاسير في عصر التدوين، حينما تعرض في مقدمة تفسيره إلى موضوع التفسير بالرأي، – بعد أن روى سبع روايات دالة على ذمّه، كقول النبي صلى الله عليه وآله: «من قال في القرآن برأيه فليتبوأ مقعده من النار»[2] لم يذكر هذا التقسيم الثُنائي المتعارف عند الباحثين في شأن التفسير من أهل السنة في العصر الراهن، فضلاً عن أن يقوم بذلك التصنيف العجيب ويذكر المصاديق. وللتوثيق ومزيد الفائدة، ها هي عبارة الطبري:

(١) نُقدت هذه الظاهرة في ندوة علمية، وقد قدم جمعٌ من الباحثين بحوثاً قيمة حول الموضوع، وجُمعت تلك البحوث في كتاب طُبع تحت عنوان «نقد آراء الذهبي في كتاب التفسير والمفسرون» طبعته دار نشر المصطفى في قم – إيران.

(٢) الطبري، ١٣٨١هـ: ج ١/ ٧٧.

(وهذه الأخبار شاهدة لنا على صحة ما قلنا: من أنَّ ما كان من تأويل آي القرآن الذي لا يدرك علمه إلّا بنص بيان رسول الله صلى الله عليه وآله، أو بنصبه الدلالة عليه، فغير جائز لأحد القيل فيه برأيه، بل القائل في ذلك برأيه وإن أصاب الحق فيه فمخطئ فيما كان من فعله، بقيله فيه برأيه؛ لأنَّ إصابته ليست إصابة موقن أنّه محق، وإنَّما هو إصابة خارص وظانّ. والقائل في دين الله بالظّنّ قائل على الله ما لم يعلم. وقد حرّم الله جلَّ ثناؤه ذلك في كتابه على عباده، فقال: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْىَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا۟ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾[1] فالقائل في تأويل كتاب الله، الذي لا يدرك علمه إلا ببيان رسول اللهّ صلى الله عليه وآله الذي جعل اللهّ إليه بيانه قائل بما لا يعلم وإن وافق قيله ذلك في تأويله، ما أراد الله به من معناه؛ لأن القائل فيه بغير علم، قائل على الله ما لا علم له به. وهذا هو معنى الخبر الذي: حدثنا به العباس بن عبد العظيم العبري، قال: حدثنا حبان بن هلال، قال: حدثنا سهيل أخو حزم، قال: حدثنا أبو عمران الجوني عن جندب: أن رسول الله صلى الله عليه وآله قال: «من قال في القرآن برأيه فأصاب، فقد أخطأ»[2].

وكما هو واضحٌ فإنّا لا نرى أثراً في عبارة الطبري لهذا التقسيم الثنائي فضلاً عن التصنيف.

وكذلك لا نجده في عبارة الراغب الأصفهاني (المتوفى٥٠٢هـ) في مقدمة جامع التفاسير، رغم أنَّهم زعموا أنَّ عبارة الراغب في مقدمة تفسيره تدلُّ على هذا التقسيم. وعبارته في مقدمة جامع التفاسير خير شاهد على عدم وجود التقسيم والتصنيف، حيث قال: (فجملة العلوم التي هي كالآلة للمفسِّر، ولا تتم صناعة إلّا بها، هي هذه العشرة: علم اللغة، والاشتقاق، والنحو، والقراءات، والسيَر، والحديث، وأصول الفقه، وعلم

(١) سورة الأعراف، الآية: ٣٣.

(٢) الطبري، ١٣٨١هـ: ج١/ ٧٧.

الأحكام، وعلم الكلام، وعلم الموهبة. فمن تكاملت فيه هذه العشرة واستعملها خرج عن كونه مفسِّراً للقرآن برأيه)[1].

ورغم أنَّ استنباطهم تقسيمَ التفسير بالرأي إلى ممدوح ومذموم من عبارة الراغب الأصفهاني، غير صحيح – كما سنثبت ذلك إن شاء الله تعالى[2].

فإنَّ الشيخ الراغب الأصفهاني لم يذكر المصاديق التي ذكروها ولم يصنّف التصنيف الذي ذهبوا إليه، كيف يكون ذلك وهو القائل في مقدمة تفسيره: (ومن حق من تصدّى للتفسير أن يكون مستشعراً لتقوى الله، مستعيذاً من شرور نفسه والإعجاب بها، فالإعجاب أسُّ كل فساد، وأن يكونَ اتهامه لفهمه أكثر من اتهامه لفهم أسلافه، الذين عاشروا الرسول وشاهدوا التنزيل)[3].

حاشا للراغب الأصفهاني – العالم الجليل – أن يخالف تقوى اللهّ ويستسلم لشر النفس والإعجاب بها، فيرمي كل تفاسير أتباع أئمة أهل البيت عليهم السلام بالإنحراف ويصنّفها تفاسيرَ مذمومة. حاشاه ثمَّ حاشاه.

ولا نجد هذا التقسيم والتصنيف عند ابن تيميّة (المتوفى٧٢٨هـ) في كتابه (مقدمة أصول التفسير)، ففي معرض ذكره للتفسير بالرأي قال: (فأمّا تفسير القرآن بمجرد الرأي فحرامٌ، حدثنا مؤَمل، حدثنا سفيان، حدثنا عبدالأعلى، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «من قال في القرآن بغير علم فليتبوأ مقعده من النار» (ثمَّ بعد أنْ يذكر رواياتٍ عدة حول الموضوع كلها تدل على حرمة التفسير بالرأي)، يقول: «... فمن قال في القرآن برأيه فقد تكلّف ما لا علم له به،

(١) الراغب الأصفهاني، ١٤٢٠هـ: ص ٩٤-٩٦.

(٢) مرَّ مجملًا في الفرضيات وسيأتي مفصّلًا أنَّ الراغب جعل التفسير بالرأي مقابل التفسير بالاجتهاد والثاني هو الجائز والأول هو الممنوع، لا أنَّ التفسير بالرأي له قسمان جائزٌ وممنوع، والتفسير بالرأي الذي كلُّه ممنوع هو إدعاء المعنى للفظ القرآن بلا استناد على أدلة رصينة معترف بها على ضوء الشرع والعقل والفهم العرفي السليم.

(٣) الراغب الأصفهاني، ١٤٢٠هـ: ص٩٧.

وسلك غير ما أُمر به...»، فهذه الآثار الصحيحة وما شاكلها عن أئمة السلف، محمولة على تحرجهم عن الكلام في التفسير بما لا علم لهم به، فأمّا من تكلم بما يعلم من ذلك لغةً وشرعاً فلا حرج عليه)[1].

ومن الواضح أنَّ ابن تيمية بيَّن المبنى الذي يتفق عليه المسلمون جميعاً من حرمة تفسير القرآن بالرأي أي بغير العلم، وأمّا تفسير القرآن بالعلم والحجة والبرهان وإعمال العلم البرهاني، فهو أمرٌ جائز وهو خارج عن تفسير القرآن بالرأي تخصصّاً، كما مرَّ مجملاً وسيأتي بيانه بالتفصيل لاحقاً.

وهكذا حينما نتابع في البرهان في علوم القرآن للشيخ بدر الدين الزركشي (المتوفى٧٩٤هـ)، لا نجد أثراً من هذا التقسيم فضلاً عن التصنيف واتّهام آخرين بالتفسير بالرأي المذموم، فالزركشي يذكر التفسير بالرأي وما ورد فيه من ذم (وهو حقٌ تواترت فيه الأخبار عن النبي صلى الله عليه وآله وكذلك عن أئمة أهل عليهم السلام، وهذه هي عبارته: (وَلَا يَجُوزُ تَفْسِيرُ الْقُرْآنِ بِمُجَرَّدِ الرَّأْيِ وَالِاجْتِهَادِ مِنْ غَيْرِ أَصْلٍ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾[2]، وَقَوْلِهِ: ﴿وَأَن تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾[3]، وقوله: ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾[4]، فَأَضَافَ الْبَيَانَ إِلَيْهِمْ، وَعَلَيْهِ حَمَلُوا قَوْلَهُ: «مَنْ قَالَ فِي الْقُرْآنِ بِغَيْرِ عِلْمٍ فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ» رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ مِنْ طُرُقٍ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَقَوْلِهِ: «مَنْ تَكَلَّمَ فِي الْقُرْآنِ بِرَأْيِهِ فَأَصَابَ فَقَدْ أَخْطَأَ» أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ)[5].

وهكذا نواصل مع الشيخ جلال الدين السيوطي (المتوفى٩١١هـ) في كتابه الإتقان

(١) ابن تيمية، ١٣٨٥هـ: ص ١٠٥ - ١١٤.
(٢) سورة الإسراء، الآية: ٣٦.
(٣) سورة الأعراف، الآية: ٣٣.
(٤) سورة النحل، الآية: ٤٤.
(٥) الزركشي، ١٣٧٦هـ: ج٢ / ١٦١.

في علوم القرآن، فلا نجد أثراً لهذا التقسيم الثنائي والتصنيف المذهبي، فالسيوطي يتبَنّى موقف وعبارة الراغب الأصفهاني، ويبرئ نفسه ولا يشغل ذمته باتهام إخوته المسلمين بهذا التصنيف غير العلمي[1].

مبتدعا المصطلح والتصنيف

وهنا نصل إلى الزرقاني محمد عبد العظيم (المتوفى١٣٦٨هـ) في كتابه (مناهل العرفان) فنجد رأيه في التقسيم والتصنيف معاً! إذ يقول: (التفسير المحمود والتفسير المذموم، والأول هو: تفسير الصحابة والتابعين، وتفسير الذين اعتمدوا على أقوال الصحابة والتابعين بالأسانيد الصحيحة، وتفسير أهل الرأي الموفق الذين جمعوا بين المأثور الصحيح مع حذف أسانيده وبين آرائهم العلمية المعتدلة، كل هذه الثلاثة من التفسير المحمود، ويغلب هذا النوع الثالث في عصرنا الحاضر، إذ تجمع التفاسير لدينا بين معان مأثورة ومعان توسعوا في ذكرها عن طريق الرأي والاجتهاد المعتمد على العلم والاعتدال... وهناك نوع رابع هو: تفسير أهل الأهواء والبدع، وحكمه أنه مذموم، قالوا وأشهر الغارقين في هذا الضلال الرماني والجبائي والقاضي عبد الجبار)[2].

ثمَّ يبدأ بالتصنيف الذي صار مستمسكاً لمن جاء بعده – فقلّده ونظَّر لمبتدعه ثمَّ أخذ الزرقاني يذكر مصاديق التفاسير المحمودة فقال عنها تحت عنوان (أهم كتب التفسير بالرأي): قد علم مما سبق منه الممدوح الجائز ومنه المذموم غير الجائز، وهاك بياناً بأشهر من ألف في القسم الأول من أهل السنة ومؤلفاتهم:

١ – الإمام فخر الدين الرازي محمد بن العلامة ضياء الدين عمر المشهور بخطيب الري صاحب التفسير المسمى مفاتيح الغيب.

(١) السيوطي، ١٤١٦ه:ج ٢/ ٤٧٤.

(٢) الزرقاني، ٢٠١٠ م: ج ٢/ ٣٣.

٢- الإمام البيضاوي ناصر الدين بن سعيد صاحب التفسير المسمى أنوار التنزيل وأسرار التأويل.

٣- الإمامان الجليلان جلال الدين محمد المحلي، وجلال الدين عبد الرحمن السيوطي وهما صاحبا التفسير المعروف بتفسير الجلالين.

٤- أبو السعود محمد بن محمد بن مصطفى الطحاوي صاحب التفسير المسمى إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم.

٥- العلامة شهاب الدين الآلوسي صاحب التفسير المسمى روح المعاني).

وهكذا استمر بذكر التفاسير التي يراها هو محمودة وممدوحة من تفاسير إخوانه من أهل السنة الأشاعرة، وأخذ بتمجيدها والإطرائها.

ثمَّ بدأ بذكر التفاسير التي يراها هو مذمومة ومنحرفة، فذكر تفاسير الفرق المختلفة من غير الأشاعرة، كتفاسير المعتزلة والتفسير الإشاري وتفاسير أهل الكلام، حتى وصل إلى تفاسير الشيعة فأخذ بذمّها والتنكيل القاسي بأصحابها، (عملاً بالموضوعية العلمية والتقوى في الحكم على الآخرين)!

قال في مناهل العرفان: (ومن تفاسير الشيعة كتاب يسمى: مرآة الأنوار ومشكاة الأسرار، مؤلفه يدعى المولى عبد اللطيف الكازلاني من النجف وهذا التفسير مشتمل على تأويلات تشبه تأويلات الباطنية السابقة، فالأرض يفسرها بالدين وبالأئمة عليهم السلام وبالشيعة وبالقلوب التي هي محل العلم وقراره وبأخبار الأمم الماضية، الخ).

ثمَّ جاء بعده محمد حسين الذهبي (ت١٣٩٨هـ) فقلّده في كتابه (التفسير والمفسرون) وسار على نهج الزرقاني نفسِهِ فنظّر له وتوسّع في ذلك. وهكذا استمر هذا التقسيم والتصنيف إلى يومنا هذا بين الباحثين في علم التفسير من أهلنا وإخوتنا من أهل السنة، بين متبَنٍ للتقسيم فقط بدون التصنيف وذكر المصاديق، أومتبنٍ للتقسيم

والتصنيف معاً، فصارت كتبهم مصادر للطلبة الذين يكتبون رسائل وأطروحات في الدراسات التفسيرية في العصر الراهن، إذْ قلّما تجد رسالة تخرج أو دراسة قرآنية في تقييم المفسرين أو التفاسير أو المناهج والإتّجاهات، إلّا وتجد فيها ذكر التفاسير المذمومة وتصنيفها وأنّها تفاسير الشيعة وكيت وكيت!

مناقشة أهل التقسيم والتصنيف بضمن محاور

المحور الأول: موقف علماء الشيعة الإمامية حول التفسير بالرأي

موقف علماء الشيعة الإماميّة من المفسرين وغير المفسرين بالنسبة إلى تفسير القرآن الكريم بالرأي، مأخوذٌ من موقف ساداتهم وحجج الله تعالى عليهم وعلى الخلق أجمعين، محمد النبي المصطفى صلى الله عليه وآله وعترته الطاهرة أئمة أهل بيته عليهم السلام، وهو حرمة تفسير القرآن بالرأي، بل أنّه لا يجتمع مع الإيمان بالله تعالى[1]، وقد تظافرت الروايات المروية في مصادرهم حول ذلك. وها هي بعض تلك الأخبار:

الرواية الأولى: روى أبو جعفر الصدوق، باسناده عن الامام أمير المؤمنين عليه السلام قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وآله: قال الله جلَّ جلاله: ما آمن بي من فسر برأيه كلامي».

الرواية الثانية: روى أبو النضر محمد بن مسعود العياشي، بإسناده عن الإمام أبي عبد الله الصادق عليه السلام قال: «من فسَّر القرآن برأيه فأصاب لم يؤجر، وإنْ أخطأ كان إثمه عليه» وفي رواية أخرى: «وإنْ أخطأ فهو أبعد من السّماء»[2].

الرواية الثالثة: عن الإمام علي بن موسى الرضا عليه السلام قال لعلي بن محمد بن الجهم: «لا تؤول كتاب الله - عزَّ وجلَّ - برأيك، فإنَّ الله عزَّ وجلَّ - يقول: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾».

(١) الصدوق، ص ٦.

(٢) العياشي السمرقندي، ص ١٧.

المحور الثاني: معنى التفسير بالرأي

إنَّ التفسير بالرأي الذي نهى عنه الإسلام على لسان النبي المصطفى صلى الله عليه وآله وعترته الطاهرة عليهم السلام، وحاملين علمه من أصحابه العلماء، هو الذي يتسبب بأمرين في تناول النص القرآني، هما:

الأول: أن يعمد قومٌ إلى آية قرآنية، فيحاولوا تطبيقها على ما قصدوه من رأي أو عقيدة، أو مذهب أو مسلك، تبريراً لما اختاروه في هذا السبيل، أو تمويهاً على العامة في تحميل مذاهبهم أو عقائدهم، تدليساً على البُسطاء الضعفاء من الناس. وفي الواقع أنّهم يجعلون القرآن وسيلة لإنجاح مقصودهم، ولم يهدفوا تفسير القرآن[1].

الثاني: الاستبداد بالرأي في تفسير القرآن، ومحايدة طريقة العقلاء في فهم معاني الكلام، ولا سيما كلامه تعالى، فإنَّ للوصول إلى مراده تعالى من كلامه وسائلَ وطرقاً، منها: مراجعة كلام السلف، والوقوف على الآثار المعتبرة الواردة حول الآيات، وملاحظة أسباب النزول، وغير ذلك من شرائط يجب توفرها في مفسر القرآن الكريم، فاغفال ذلك كله، والاعتماد على الفهم الخاص، مخالف لطريقة السلف والخلف في هذا الباب، ومن استبد برأيه هلك، ومن قال على الله بغير علم فقد ضل سواء السبيل.

وأمّا غير ذلك فهو ليس من التفسير بالرأي في شيء؛ لأنَّ الأخذ بظاهر اللفظ، مستنداً إلى قواعد وأصول يتداولها العرف في محاوراتهم، ليس من التفسير بالرأي، وإنما هو تفسير بحسب ما يفهمه العرف، وبحسب ما تدل عليه القرائن المتصلة والمنفصلة.

قال السيد أبوالقاسم الخوئي في كتابه البيان: (وإلى ذلك (أي ضرورة الاستناد إلى البرهان في تفسير القرآن) أشار الإمام جعفر بن محمد الصادق عليه السلام بقوله:

(١) معرفة، ١٤١٩هـ: ج ١/ ٦٩.

«إنما هلك الناس في المتشابه؛ لأنهم لم يقفوا على معناه، ولم يعرفوا حقيقته، فوضعوا له تأويلاً من عند أنفسهم برأيهم، واستغنوا بذلك عن مسألة الأوصياء فيعرفونهم».

ويحتمل أنَّ معنى التفسير بالرأي، هو الاستقلال في الفتوى من غير مراجعة الأئمة عليهم السلام مع أنهم قرناء الكتاب في وجوب التمسك، ولزوم الانتهاء اليهم. فإذا عمل الإنسان بالعموم أو الإطلاق الوارد في الكتاب، ولم يأخذ التخصيص أو التقييد الوارد عن الأئمة عليهم السلام كان هذا من التفسير بالرأي)[1].

وعلى الجملة حمل اللفظ على ظاهره بعد الفحص عن القرائن المتصلة والمنفصلة، من الكتاب والسنة أو الدليل العقلي، لا يعدُّ من التفسير بالرأي.

المحور الثالث: الخطأ في التقسيم من حيث المبنى

إنَّ الروايات الواردة في التفسير بالرأي أطلقت صفة ذمّه، ولم تفصّل بين قسمٍ جائز وممدوح أو محمود، وقسمٍ آخر حرام ومذموم. وبناءً على ذلك فإنَّ التفسير بالرأي ليس له إلّا نوع واحد، (وهو الذي بيّنا المراد منه في المحور السابق) فهو حرامٌ وممنوع.

وعندما نرجع إلى علماء اللغة نراهم يفسِّرون الرأي في اللغة بأنّه: (الاعتقاد الحاصل عن غلبة الظن)، قال الراغب الأصفهاني في المفردات: (والرأي اعتقاد النفس أحد النقيضين عن غلبة الظن، وعلى هذا قوله: ﴿يَرَوْنَهُم مِّثْلَيْهِمْ رَأْىَ ٱلْعَيْنِ﴾[2] أي يظنونهم بحسب مقتضى مشاهدة العين مثليهم)[3].

وقال المصطفوي في التحقيق في كلمات القرآن الكريم: (التحقيق أنّ الأصل الواحد في هذه المادّة: هو النظر المطلق بأيّ وسيلة كان، بالعين الباصرة، أو بقلب بصير،

(١) الخوئي، ١٤٠٨ه: ص ٢٨٧-٢٨٨.

(٢) سورة آل عمران، الآية: ١٣.

(٣) الراغب الأصفهاني، ١٤١٦ه: مادة رأي.

أو بشهود روحانيّ، أو بمتخيّلة مفكّرة بتركيب الصور والمعاني)[1].

وقد بنى أصحابُ نظرية تقسيم التفسير بالرأي، إلى ممدوح (محمود) ومذموم، على أنَّ الرأي يأتي بمعنى: الاجتهاد، كما يأتي بمعانٍ أُخَر. قال محمد حسين الذهبي عند تنظيره لهذا التقسيم: (يُطلق الرأي على الإعتقاد، وعلى الإجتهاد، وعلى القياس، ومنه: أصحاب الرأي: أي أصحاب القياس. والمراد بالرأي هنا (الاجتهاد) وعليه فالتفسير بالرأي، عبارة عن تفسير القرآن بالإجتهاد بعد معرفة المفسِّر لكلام العرب ومناحيهم في القول، ومعرفته للألفاظ العربية ووجوه دلالاتها، واستعانته في ذلك بالشعر الجاهلي ووقوفه على أسباب النزول، ومعرفته بالناسخ والمنسوخ من آيات القرآن، وغير ذلك من الأدوات التي يحتاج إليها المفسِّر)[2].

هذا ولكن أصحاب الفكرة كالذهبي لم يذكروا مصدراً لغويّاً فسّر الرأي بالاجتهاد. ومن هنا بدأ المشكل حيث إنّهم خلطوا بين منهج التفسير بالرأي وبين منهج الاجتهاد في التفسير، وهو المنهج العقلي الاجتهادي في التفسير.

لأنَّ التفسير بالرأي كما مرَّ هو: عبارة عن التفسير النابع من الفهم الشخصي دون الأخذ بعين الاعتبار الأدلة العقلية والنقلية (الكتاب والسنة) وقد يعبَّر أحياناً عنه في بعض الروايات بالقول في القرآن بغير علم، وأمّا التفسير الاجتهادي فهو استنباطٌ من القرآن طبقاً للأدلة العقلية والنقلية[3].

والخلاصة في هذا المحور: أنَّ التفسير بالرأي ليس له إلّا فردٌ واحد، وهو إعمال الذوق الشخصي والمذهبي والفئَوي في التفسير، وتحريف معنى كلام الله من غير دليل، وهو المنهي عنه في الأخبار. فلا يصح تقسيمه إلى تفسير برأي ممدوح وتفسير برأي

(١) المصطفوي، ١٤٣٠هـ: مادة رأي.
(٢) الذهبي، ١٤٢٩ه: ج١ / ٢٥٥.
(٣) الرضائي الأصفهاني، ١٣٨٩هـ: ص ١٧٨ -١٩١.

مذموم. بل هذا التقسيم هو نفسه رأي مذموم.

وأمّا المنهج الاجتهادي في التفسير فهو أمرٌ جائزٌ ومشروع بل لازم، وهذا هو الذي مرَّ في كلمات العلماء الذين أجازوا الاجتهاد في التفسير.

وبعبارة أخرى: إنَّ الذهبي ومن لفَّ لفَّه، لمّا فسَّروا التفسير بالرأي بالاجتهاد في التفسير (التفسير الاجتهادي)، وقعوا عندها في مفترق طرق، فمن جانب قد دلّت الروايات الكثيرة والصريحة على حرمة التفسير بالرأي، ومن جانب آخر أنَّ التفسير الاجتهادي هو أمرٌ جائز ومشروع، بل هو أمرٌ لازم لفهم معاني كتاب الله العزيز، وقد صرّح كلُّ الذين نقلنا عباراتهم بذلك. ولمّا وقعوا في هذا المأزق ابتدعوا فكرة تقسيم التفسير بالرأي إلى قسمين: جائزٌ ممدوح وحرام مذموم. في حين أنّهم كانوا في غنىً عن ذلك؛ لأنَّ التفسير بالرأي يختلف عن التفسير العقلي الاجتهادي، فالأول حرامٌ وممنوع مطلقاً، والثاني جائزٌ ومشروع.

قال الذهبي في كتابه (التفسير والمفسرون): (الرأي قسمان: قسم جارٍ على موافقة كلام العرب، ومناحيهم فى القول، مع موافقة الكتاب والسُنَّة، ومراعاة سائر شروط التفسير، وهذا القسم جائز لا شك فيه، وعليه يُحمل كلام المجيزين للتفسير بالرأي. وقسم غير جار على قوانين العربية، ولا موافق للأدلة الشرعية، ولا مستوف لشرائط التفسير، وهذا هو مورد النهي ومحطّ الذم)[1].

المحور الرابع: عدم علمية التصنيف

قد ثبت في محلّه أنَّ أحد أهم شروط المفسِّر بل كل باحث علمي، هو شرط الموضوعية وطلب الحقيقة، وانَّ البحث العلمي الموضوعي الهادف يقتضي ألّا يحكم الإنسان على أحد أو على جماعة، إلّا على أساس الدليل والحجة والبرهان، فلا ينسب إلى

(١) الذهبي، ١٤٢٩ ه: ج١ / ٢٦٤.

أحد أو قوم أمراً لم يسمعه منهم أو لم يقرأه في مصادرهم، بل ألّا يفتري على قومٍ أموراً أعلامهم يصرحون ببرائتهم منها.

في حين أننا نشاهد الذهبي والذين ذكروا تفاسير الشيعة وغيرهم في زمرة التفسير بالرأي المذموم، وصنّفوا أغلب تفاسير الأشاعرة ضمن مجموعة الرأي الممدوح والمحمود، وهذا أسلوب غير علمي وغير موضوعي، بل يمكن القول إنَّ نفسَ هذا الاختيار للتفاسير هو تفسير بالرأي، فإذا ما قام كل شخص بتصنيف كل تفسير لا يرتضيه في زمرة التفسير بالرأي دون ذكر أي دليل ومعيار علمي، فمثل هذا الأسلوب غير مقبول وغير علمي؛ لأنَّ على المفسِّر والمقوّم والمقارنِ استخراج معايير التفسير بالرأي من الآيات القرآنية والأحاديث المعتبرة، وبعد ذلك مقارنتها مع التفسير وتعيين موارد التفسير بالرأي.

وقد ادّعى هؤلاء أنَّ المسوّغ لاعتبار تفاسير الشيعة من التفاسير المذمومة، هو أمورٌ عدّة أهمها:

الأول: قول الشيعة بتحريف القرآن.

الثاني: اعتماد الشيعة في التفسير على غير الحجة الشرعية. الثالث: التفسير الباطني للشيعة والتأويل الباطل[1].

وأمور أُخرى، ادّعوا أنَّ الشيعة تفرّدوا بها وافترقوا عن المسلمين، فظهرت في تفاسيرهم، ممّا جعلها مذمومة.

المحور الخامس: دحض مباني التصنيف

إنَّ شخصية المفسِّر العلميّة الذاتية والمعرفيّة، تتكون من أمورٍ عدّةٍ، بها وعلى أساسها يُقَوَّم الشخص وتفسيره فيُحكم عليهما، وكانت تلك الموقوّمات عبارة عن:

(١) بحوث ندوة نقد الذهبي في كتابه "التفسير والمفسرون" المجموعة في كتاب تحت هذا العنوان نشر دار المصطفى.

أ: موقفه الاعتقادي والفكري حول القرآن الكريم.

ب: رؤيته واعتقاده في مدارك التفسير ومناشئ حجيته (التفسير).

ج: النظرة الجامعة والشموليّة في مهمة استكشاف معاني القرآن الكريم.

د: الموضوعيّة العلميّة والبحث عن الحق والحقيقة.

وكذلك شروطه (علومه) التي لا بد من امتلاكه لها حتّى يستطيع القيام بمهمة التفسير المهمة والحسّاسة، وهي شروط عشرة ومجملُها عبارة عن:

١. معرفة قواعد اللغة العربية.

٢. معاني المفردات.

٣. تفسير القرآن بالقرآن.

٤. الحفاظ على سياق الآيات.

٥. الرجوع إلى الأحاديث الصحيحة وإجماع المسلمين.

٦. معرفة أسباب النزول.

٧. الإحاطة بتاريخ الإسلام.

٨. تمييز الآيات المكيّة عن المدنية.

٩. الوقوف على الآراء المطروحة حول الآية.

١٠. الاجتناب عن التفسير بالرأي[١].

وعلى ضوء هذه الضوابط والمقوّمات، فإنّ ما ذكره الزرقاني والذهبي – ومن تبعهما وقلّدهما – من مسوّغات لتنصيف تفاسير الشيعة بأنّها تفاسير الرأي المذموم، يرجع إلى أحد المقوّمات السابقة. إذْ إنَّ قولهم بأنَّ الشيعة يقولون بتحريف القرآن يعود إلى الضابطة الأولى، أي عقيدة المفسِّر حول القرآن، وقولهم إنَّ الشيعة يعتمدون في تفسير

(١) السبحاني، ص ٢٤ – ٤٨.

القرآن على غير الحجج الشرعية، يعود إلى الضابطة الثانية وهي رؤية المفسِّر واعتقاده في مدارك التفسير ومناشئ حجيته، وإنّ اتهامهم مفسري الشيعة بالأخذ بالتفسير الباطني والاعتماد على التأويلات الباطلة يعود إلى الضابطة الثالثة وهي النظرة الجامعة والشموليّة في مهمة استكشاف معاني القرآن الكريم.

ضوابط التفسير لدى الشيعة الإمامية

الشيعة ونسبة تحريف القرآن

قال الذهبي في (التفسير والمفسرون): (إعلم أن جميع مَن ذكرناهم من فِرق الإمامية متفقون على تكفير الصحابة، ويدَّعون أن القرآن قد غُيِّر عما كان، ووقع فيه الزيادة والنقصان من قِبَل الصحابة، ويزعمون أنه قد كان فيه النص على إمامة عليٍّ فأسقطه الصحابة منه، ويزعمون أنه لا اعتماد على القرآن الآن ولا على شيء من الأخبار المروية عن المصطفى صلى الله عليه وآله، ويزعمون أنه لا اعتماد على الشريعة التي في أيدي المسلمين، وينتظرون إماماً يسمونه (المهدي) يخرج ويعلمهم الشريعة، وليسوا على شيء من الدين، وليس مقصودهم من هذا الكلام تحقيق الكلام في الإمامة، ولكن مقصودهم إسقاط كلفة تكليف الشريعة عن أنفسهم حتى يتوسعوا في استحلال المحرَّمات الشرعية، ويعتذروا عند العوام بما يعدونه من تحريف الشريعة وتغير القرآن من عند الصحابة، ولا مزيد على هذا النوع من الكفر، إذ لا بقاء فيه على شيء من الدين)[1].

وقال في موضع آخر من كتابه: (وأخبار التحريف متواترة عند الشيعة، ولهم في ذلك روايات كثيرة يروونها عن آل البيت، وهم منها براء).

(١) الذهبي، ١٤٢٩هـ: ج ٢/ ١٠-١١.

المناقشة

من أجل إبطال ما ادّعاه الذهبي ومن لفَّ لفّه من اتّهامهم للشيعة بالقول بتحريف القرآن، ننقل هنا عبارات أكبر علماء الشيعة الإمامية حول الموضوع، لنعرف الموقف لأتباع أهل بيت العصمة والطهارة، وبعض تصريحات علماء الإمامية الكبار الذين بهم يُعرف التشيع بعد المعصومين عليهم السلام وعلى النحو الآتي:

١. يقول الشيخ محمد بن علي بن بابويه القمي، الملقّب بالصدوق (المتوفّى٣٨١هـ): (اعتقادنا أنّ القرآن الذي أنزله الله على نبيّه صلّى الله عليه وآله هو ما بين الدفّتين، وهو ما في أيدي الناس، ليس بأكثر من ذلك، ومبلغ سوره عند الناس مائة وأربع عشر سورة، وعندنا أنَّ الضحى وألم نشرح سورة واحدة، ولإيلاف وألم تر كيف سورة واحدة. ومن نسب إلينا أنا نقول أنه أكثر من ذلك فهو كاذب)[١].

٢. ويقول الشيخ محمد بن محمد بن النعمان، الملقّب بالمفيد، البغدادي (المتوفّى٤١٣هـ) من الهجرة: (وقد قال جماعة من أهل الإمامة: أنَّه لم ينقص من كلمة، ولا من آية، ولا من سورة، ولكن حذف ما كان مثبتاً في مصحف أمير المؤمنين عليه السلام من تأويله، وتفسير معانيه على حقيقة تنزيله، وذلك كان ثابتاً منزلاً وإن لم يكن من جملة كلام الله تعالى الذي هو القرآن المعجز. وعندي أنّ هذا القول أشبه من مقال من ادّعى نقصان كلم من نفس القرآن على الحقيقة دون التأويل، وإليه أميل، والله أسأل توفيقه للصواب).[٢]

٣. ويقول الشيخ محمد بن الحسن أبو جعفر الطوسي، (المتوفّى٤٦٠هـ) في مقدّمة تفسيره (التبيان): (والمقصود من هذا الكتاب علم معانيه وفنون أغراضه، وأمّا الكلام في زيادته ونقصانه فممّا لا يليق به أيضاً؛ لأنّ الزيادة فيه مجمع على بطلانها، والنقصان

(١) الصدوق، ١٤١٤هـ: ص ٩٣.

(٢) المفيد، ص٥٦.

منه فالظاهر أيضاً من مذهب المسلمين خلافه، وهو الأليق بالصحيح من مذهبنا، وهو الذي نصره المرتضى – رحمه الله تعالى – وهو الظاهر من الروايات. غير أنّه رويت روايات كثيرة من جهة الخاصّة والعامّة بنقصان كثير من آي القرآن، ونقل شيء منه من موضع إلى موضع، طريقها الآحاد التي لا توجب علماً ولا عملاً، والأولى الإعراض عنها وترك التشاغل بها؛ لأنّه يمكن تأويلها، ولو صحّت لما كان ذلك طعناً على ما هو موجود بين الدفّتين، فإنّ ذلك معلوم صحّته لا يعترضه أحد من الأمّة ولا يدفعه)[1].

وبعد نقل هذه الشواهد من تصريحات كبار علماء الشيعة الإمامية حول دحض شبهة تحريف القرآن، يظهر أن الذهبي في قوله عن الشيعة: (أنّهم... ويدَّعون أنَّ القرآن قد غُيِّر عما كان، ووقع فيه الزيادة والنقصان...)، لم يتحرَ الدقة العلمية.

ولكن ممّا يهوّن الخطب أنَّ بين إخوتنا المسلمين من أهل السنة الكثيرين ممّا أنصف إخوته الشيعة أتباع مدرسة أهل البيت عليهم السلام، فشهد لله تعالى ولآخرته بواقع عقيدة الشيعة حول سلامة القرآن من التحريف.

قال الباحث القرآني الشيخ محمد عبدالله دراز في كتابه (مدخل إلى القرآن الكريم) ما هذا نصّه: (ومهما يكن من أمر، فإنَّ هذا المصحف هو الوحيد المتداول في العالم الإسلامي – بما فيه فرق الشيعة – منذ ثلاثة عشر قرناً من الزمان. ونذكر هنا رأي الشيعة الإماميّة (أهم فرق الشيعة)، كما ورد بكتاب أبي جعفر الأم، (إنَّ اعتقادنا في جملة القرآن الذي أوحى به الله تعالى إلى نبيّه محمد صلى الله عليه وآله هو كل ما تحتويه دفتا المصحف المتداول بين الناس لا أكثر، وعدد السوَر المتعارف عليه بين المسلمين هو ١١٤ سورة، أما عندنا فسورتا الضحى والشرح تكونان سورة واحدة، وكذلك سورتا الفيل وقريش، وأيضاً سورتا الأنفال والتوبة. أمّا من ينسب إلينا الإعتقاد في أن القرآن أكثر من هذا فهو كاذبٌ)[2].

(١) الطوسي، ج ١/ ٣.

(٢) دراز، ١٤٠١٤هـ: ص ٣٩-٤٠.

وكذلك هو موقف العالم السني الشهير رحمة الله الهندي في كتابه (إظهار الحق) حيث قال: (القرآن المجيد عند جمهورِ علماءِ الشيعةِ الإماميةِ الاثني عشرية محفوظ عن التغيير والتبديل، ومن قال منهم بوقوع النقصان فيه (أي الفئة الإخبارية) فقوله مردود غير مقبول عندهم).

والعجب من أمثال الزرقاني والذهبي ومن تابعهما، كيف ينسبون هذه النسبة الشنيعة (القول بتحريف القرآن) إلى الشيعة أتباع مدرسة أهل بيت النبي صلى الله عليه وآله وشيعة العترة الطاهرة عليهم السلام، وهذا كبير الأشاعرة ورئيسهم (والزرقاني والذهبي ينتميان إلى هذه المدرسة) الشيخ أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري (المتوفى ٣٢٤هـ)، يصدع بالحق حينما ينفي هذه النسبة عن الشيعة الإمامية (وقد سمّاهم الروافض)، حيث يقول في كتابه (مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين): (واختلفت الروافض في القرآن هل زيد فيه أو نقص منه وهم فريقان: فالفرقة الأولى منهم يزعمون أن القرآن قد نقص منه، وأما الزيادة فذلك غير جائز أن يكون قد كان، وكذلك لا يجوز أن يكون قد غيّر منه شيء عما كان عليه، فأما ذهاب كثير منه فقد ذهب كثير منه والإمام يحيط علما به. والفرقة الثانية منهم وهم القائلون بالاعتزال والإمامة يزعمون أن القرآن ما نقص منه ولا زيد فيه وانه على ما أنزل اللهّ تعالى على نبيّه عليه السلام لم يغيّر ولم يبدّل ولا زال عما كان عليه)[1].

وكان ينبغي للزرقاني والذهبي والزرقانيين والذهبيين أن يعالجوا الأخبار الكثيرة التي رواها علماء أهل السنة والتي يُخاف منها على سلامة القرآن، وقد عالج هذه الأخبار علماء الشيعة ومحققوهم وقالوا عنها: (والظاهر أنَّ كل ذلك مكذوبٌ عليهم (أي مكذوب على الصحابة الذين نُسب القول بالنقيصة إليهم)) كما كُذب على الشيعة الأبرياء[2].

(١) الأشعري، ج ١/ ١١٩-١٢٠.

(٢) راجع كتاب صيانة القرآن من التحريف للمحقق الشيخ محمد هادي معرفة في هامش صفحة رقم ٨٠.

وبعض هذه الأخبار رواها السيوطي في كتابه (الإتقان في علوم القرآن)، والتي منها:

١. قال أبو عبيد حدثنا إسماعيل بن إبراهيم عن أيوب عن نافع عن ابن عمر قال: لا يقولن أحدكم قد أخذت القرآن كله، وما يدريه ما كله، قد ذهب منه قرآن كثير، ولكن ليقل قد أخذت منه ما ظهر[١].

٢. وقال حدثنا ابن أبي مريم عن ابن لهيعة عن أبي الأسود عن عروة بن الزبير عن عائشة قالت: كانت سورة الأحزاب تقرأ في زمن النبي صلى الله عليه – وآله – مائتي آية فلما كتب عثمان المصاحف لم يقدر منها إلا على ما هو الآن.

٣. وقال حدثنا إسماعيل بن جعفر عن المبارك بن فضالة عن عاصم بن أبي النجود عن زر بن حبيش قال: قال لي أُبي بن كعب: كأي (لعله كم) تعد سورة الأحزاب قلت اثنتين وسبعين آية أو ثلاثة وسبعين آية، قال إن كانت لتعدل سورة البقرة وإن كنا لنقرأ فيها آية الرجم، قلت وما آية الرجم قال: (إذا زنى الشيخ والشيخة فارجموهما البتة نكالا من الله والله عزيز حكيم).

٤. وقال حدثنا حجاج عن ابن جريج أخبرني ابن أبي حميد عن حميدة بنت أبي يونس قالت: قرأ عليَّ أُبي وهو ابن ثمانين سنة في مصحف عائشة (أنَّ الله وملائكته يصلون على النبي يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما وعلى الذين يصلون الصفوف الأول) قالت قبل أن يغير عثمان المصاحف.

٥. وقال: حدثنا عبد الله بن صالح، عن هشام بن سعد، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي واقد الليثي قال: كان رسول الله صلى الله عليه وآله إذا أوحي إليه أتيناه فعلمنا مما أوحي إليه قال: فجئت ذات يوم فقال إن الله يقول (إنا أنزلنا المال

(١) السيوطي، ١٤١٦هـ: ٣/ ٧٢ فما بعد.

لإقام الصلاة وإيتاء الزكاة ولو أن لابن آدم واديا لأحب أن يكون إليه الثاني ولو كان له الثاني لأحب أن يكون إليهما الثالث ولا يملأ جوف ابن آدم إلا التراب ويتوب الله على من تاب).

مدارك التفسير عند الشيعة

لا شك في أنَّ البحث العلمي والموضوعي لدراسة مصادر (مدارك) التفسير لأيّ طائفة، يقتضي الاعتماد على تصريحات أعلامهم، وكذلك واقع تفاسيرهم من خلال دراستها، وإثبات ذلك عن طريق الشواهد والأدلة، وهذا ما لا نجده في تقييم الباحثين من أهل السنة – الذين تأثروا بطريقة الزرقاني والذهبي – عند تصنيفهم تفاسير الشيعة، إذ حكموا عليها بأنّها لا تستقي مصادرها من الحجج الشرعية. والحال أنَّ تصريحات كبار مفسري الإماميّة – كما ستأتي الإشارة إليها إن شاء الله قريباً – وواقع تفاسيرهم يفنِّد ذلك، ويثبت اعتمادها على البراهين والحجج الشرعية المتمثلة بطريق العلم والعلمي.

قال الذهبي في (التفسير والمفسرون): (يعتمد الإمامية الاثناعشرية في تفسيرهم للقرآن الكريم ونظراتهم إليه، على أشياء لا تعدو أن تكون من قبيل الأوهام والخرافات التي لا توجد إلّا في عقول أصحابها، فمن ذلك الذي يعتمدون عليه ما يأتي:

أولاً: جمع القرآن الكريم وتأويله، وهو كتاب جمع فيه عليّ – عليه السلام – القرآن على ترتيب النزول.

ثانياً: كتاب أملى فيه أمير المؤمنين عليه السلام ستين نوعاً من أنواع علوم القرآن. وذكر لكل نوع مثالاً يخصه. ويعتقدون أنه الأصل لكل مَن كتب فى أنواع علوم القرآن.

ثالثاً: الجامعة وهى كتاب طوله سبعون ذراعاً من إملاء رسول الله صلى الله عليه وآله وخط عليّ عليه السلام، مكتوب على الجلد المسمى بالرق في عرض الجلد.

رابعاً: الجفر، وهو غير الجامعة وفيه يقول ابن خلدون: (واعلم أن كتاب الجفر

كان أصله أن هارون بن سعد العجلي وهو رأس الزيدية، كان له كتاب يرويه عن جعفر الصادق، وفيه علم ما سيقع لأهل البيت على العموم، ولبعض الأشخاص منهم على الخصوص).

خامساً: مصحف فاطمة، جاء في البصائر: أن أبا عبد الله سأله بعض الأصحاب عن مصحف فاطمة، فقال: «إنكم تبحثون عما تريدون وعما لا تريدون. إن فاطمة مكثت بعد رسول الله صلى الله عليه وآله بخمسة وسبعين يوماً، وقد كان دخلها حزن شديد على أبيها، وكان جبريل يأتيها ويُحسن عزاءها على أبيها، ويُطيِّب نفسها، ويُخبرها عن أبيها ومكانه، ويُخبرها بما يكون بعدها في ذُرِّيتها. وكان عليّ عليه السلام يكتب ذلك».

هذه هي أهم الأشياء التي يستند إليها الإمامية الاثنا عشرية في تفسيرهم لكتاب الله تعالى، وهي كلها أوهام وأباطيل لا ثبوت لها إلا في عقول الشيعة.. وكيف يكون سائغاً ومقبولاً أن ينبنى تفسير القرآن وفهم معانيه على أوهام وأباطيل)[1].

هذا الذي قاله الذهبي – ومن قلّده – عن تفاسير الشيعة، أمّا سادات علماء الإماميّة ومفسروهم، وواقع تفاسيرهم فانّها يبطلان ذلك ويُدحضانه.

قال الشيخ الطوسي (المتوفى ٤٦٠هـ) الملقب بشيخ الطائفة –؛ وذلك لسموّ مكانته بين الشيعة – الذي يعدُّ تفسيره «التبيان» أوّل تفسير اجتهادي للشيعة، قال عن مصادر التفسير لدى الشيعة الإمامية: (متى كان التأويل يحتاج إلى شاهد من اللغة، فلا يقبل من الشاهد إلّا ما كان معلوماً بين أهل اللغة شائعاً بينهم، وأمّا طريقة الآحاد من الروايات الشاذة والألفاظ النادرة فإنّه لا يقطع بذلك... واعلم أنَّ الرواية ظاهرةٌ في أخبار أصحابنا بأنَّ تفسير القرآن لا يجوز إلّا بالأثر الصحيح عن النبي صلى الله عليه

(١) الذهبي، ١٤٢٩هـ: ج٢ / ١٦-١٩.

وآله وعن الأئمة عليهم السلام الذين قولهم حجة كقول النبي صلى الله عليه وآله، وأنَّ القول بالرأي فيه لا يجوز... بل ينبغي أن يرجع إلى الأدلة الصحيحة أمّا العقلية أو الشرعيّة من إجماعٍ عليه أو نقل متواتر عمّن يجب إتباعه)[1].

والمقتبس من كلام السيد أبو القاسم الخوئي في تفسيره (البيان) وغيره من أعلام الشيعة: أنَّ علماء الشيعة الإمامية يعتمدون في تفسير القرآن الكريم على المصادر التالية:

أولاً: الأخذ بظواهر القرآن التي يفهمها العربي الفصيح، ومن ذلك فهم القرآن بالقرآن، والأخذ بالسياق والقرائن الداخلية والخارجية، وتخصيص عامّه بخاصّه وتقييد مطلقه بمقيِّده، ويُستعان على ذلك بقول اللغوي وسائر الطرق المُمضاة في ميزان الشرع والعقل.

ثانياً: الأخذ بالمعتبر من المروي في الأخبار، التي تحكي السنة المطهرة من قول المعصوم وفعله وتقريره. والسنة في اصطلاح الأُصوليين: (ما صدر عن النبي صلى الله علي وآله من قولٍ أو فعلٍ أو تقرير). وهذا هو القدر المتيقن والمتفق عليه بين جمهور المسلمين. وأمّا أتباع مدرسة أهل البيت عليهم السلام فللأدلة والبراهين التامة لديهم في إمامة أئمة أهل البيت وعصمتهم وخلافتهم للنبي صلى الله عليه وآله، يُلحقون قول الإمام وفعله وتقريره، بقول النبي صلى الله عليه وآله وفعله وتقريره، فالسنة عندهم هي: قول المعصوم وفعله وتقريره[2]، وعند غيرهم إضافة ما يرجع إلى الصحابي إلى السنة أيضاً.

ثالثاً: الأخذ بحكم العقل الفطري الصحيح، فإنّه حجة من الداخل كما أنَّ النبي ومن نصبهم النبي صلى الله عليه وآله بأمر من الله تعالى حجة من الخارج[3].

فقد روى هشام بن الحكم عن الإمام موسى بن جعفر الكاظم عليه السلام أنّه

(١) الطوسي، ج١. ص ٤. فما بعد.

(٢) المظفر، ١٤٠٥هـ: ج ٢. ص٥٧.

(٣) الخوئي، ١٤٠٨هـ: ص٣٠٧.

قال: «يا هشام، إنَّ لله على الناس حجتين، حجةٌ ظاهرة وحجةٌ باطنة، فامّا الظاهرة فالرسل والأنبياء والأئمة، وأمّا الباطنة بالعقول...» الحديث[1].

وعندما نستقري التفاسير القديمة والجديدة للشيعة الإماميّة، فإنّنا نلاحظ بالعيان أنّها تستفيد بصورة رئيسة من هذه المصادر.

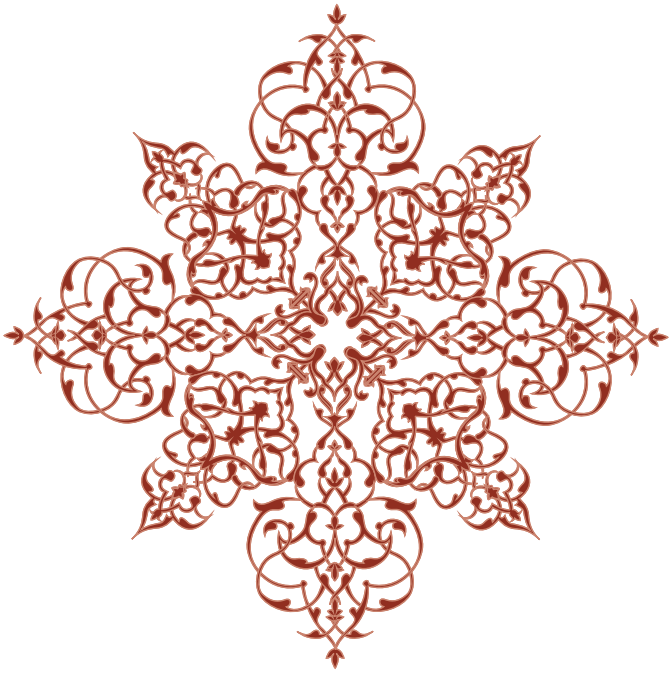

(١) الكليني، ١٤٢٩هـ: ج ١/ ١٦. ح ١٢.

الخاتمة والنتائج الحاصلة

لقد تمَّ بحمد الله تعالى من هذا البحث، التوصل إلى النتائج الآتية:

الأولى: إنَّ مصطلح تقسيم التفاسير إلى ممدوحة ومذمومة، لا يتناسب والأحاديث الواردة في ذمّ التفسير بالرأي والنهي عنه؛ لأنّها مطلقة وعلى ضوئها: إنَّ التفسير بالرأي ليس له إلا نوع واحد وهو المذموم والمنهي عنه؛ ونتيجة ذلك أنَّ هذا التقسيم فضلاً عن التصنيف المعروف لا يوجد عليه دليلٌ من العقل والنقل.

الثانية: إنَّ أوّل من ابتدع هذا المصطلح وكذلك أوّل من قام بالتصنيف وعَدَّ تفاسير الشيعة جميعها من التفاسير المذمومة هو: الزرقاني محمد عبد العظيم (المتوفى١٣٦٨هـ) في كتابه (مناهل العرفان) حيث نجد رأيه في التقسيم والتصنيف معاً! ثمَّ جاء بعده محمد حسين الذهبي (ت١٣٩٨هـ) فقلّده في كتابه (التفسير والمفسرون)، وسار عليه كثيرون ممّن جاءوا بعدهما.

الثالثة: قد بنى أصحاب هذا التصنيف في عَدِّ تفاسير الشيعة من التفسير المذموم على أمور لايؤيدها واقع عالم التفسير ووضوابطه عند علماء أتباع مدرسة أهل البيت عليهم السلام.

الرابعة: ما بُني عليه التصنيف المذكور من: قول مفسري الشيعة بتحريف القرآن، واستنادهم على غير الحجج الشرعية، واعتمادهم على التأويل والتفسير الباطني، يُدحضه واقع تصريحات علماء الشيعة وكذلك واقع تفاسيرهم.

الخامسة: إنَّ علماء الشيعة استناداً على الأدلة القرآنية والروائية والدليل العقلي المحكم، يُبطلون مزعومة القول بتحريف القرآن الكريم، ويعتمدون في تفسيرهم لآيات كتاب الله العزيز على المدارك المعتبرة في التفسير من: الاعتماد على النص القرآني نفسه، الاستناد إلى المعتبر من المروي في السنة المطهرة، وفهم القرآن على ضوء برهان العقل السليم، وكذلك قواعد الحوار والفهم العربي السليم.

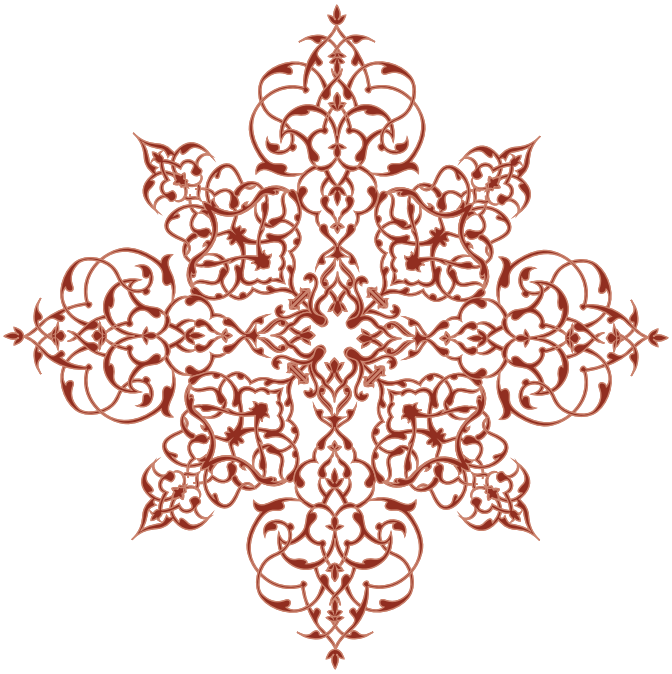

قائمة المصادر

١. القرآن الكريم.

٢. نهج البلاغة.

٣. الإتقان في علوم القرآن/ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي/ دار الفكر/ ١٤١٦هـ/ بيروت، لبنان.

٤. الإصابة في تمييز الصحابة/ ابن حجر العسقلاني/ دار الكتب العلمية، ١٤١٥هـ/ بيروت، لبنان.

٥. الأمالي/ الشيخ محمد بن علي الصدوق/ نشر جماعة المدرسين/ ط١/ ١٤١٧هـ/ قم المقدّسة، ايران.

٦. البرهان في علوم القرآن/ بدر الدين الزركشي/ دار إحياء الكتب العربية/ ط١، ١٣٧٦هـ/ بيروت، لبنان.

٧. البيان في تفسير القرآن/ السيد أبو القاسم الخوئي/ دار الزهراء/ ط٥/ ١٤٠٨هـ/ بيروت، لبنان.

٨. التبيان في تفسير القرآن/ محمد بن الحسن الطوسي/ تصحيح: أحمد حبيب العاملي/ دار إحياء التراث العربي/ بيروت، لبنان.

٩. التحقيق في كلمات القرآن/ حسن المصطفوي/ دار الكتب العلمية/ ١٤٣٠هـ/ بيروت، إيران.

١٠. التفسير والمفسّرون في ثوبه القشيب/ محمد هادي معرفة/ الجامعة الرضويّة/ ط١/ ص٤١٩هـ/ مشهد المقدسة، إيران.

١١. التفسير والمفسرون/ محمد حسين الذهبي/ المركز العالمي للدراسات الإسلامية/ ١٤٢٩هـ/ قم المقدسة/ إيران.

١٢. التمهيد في علوم القرآن/ محمد هادي معرفة/ مؤسسة النشر الإسلامي/ ط٢/ ١٤١٦هـ/ قم المقدسة، إيران.

١٣. الخصائص/ أحمد بن شعيب النسائي/ دار السلام/ ط١/ ٢٠١٥م.
١٤. السنن/ أبو داود السجستاني/ تحقيق: محمد محي الدين/ المكتبة العصرية/ ٢٠١٠م/ صيدا، لبنان.
١٥. السنن/ محمد بن عبد الله الدارمي/ دار المغني للنشر/ ٤١٢هـ/ الرياض، السعودية.
١٦. الغدير في الكتاب والسنة/ عبد الحسين الأميني/ مؤسسة الأعلمي/ ط١/ ١٤١٤هـ/ بيروت، لبنان.
١٧. الكافي/ محمد بن يعقوب الكليني/ دار الحديث/ ط٢/ ١٤٢٩هـ/ قم المقدسة، إيران.
١٨. المبادئ العامّة لتفسير القرآن الكريم/ محمد حسين الصغير/ مكتب الإعلام الإسلامي/ ط٢/ ١٤١٣هـ/ قم المقدّسة، إيران.
١٩. المدرسة القرآنية/ محمد باقر الصدر/ دار التعارف/ ١٤٠٩هـ/ بيروت، لبنان.
٢٠. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير/ أحمد بن محمد الفيومي/ مؤسسة المختار/ ١٤٢٩هـ.
٢١. المعجم الكبير / سليمان بن أحمد الطبراني/ دار ابن تيمية/ ط٢/ ٢٠٠٨م.
٢٢. المفردات في غريب القرآن/ الراغب الأصفهاني/ تحقيق: عدنان داوودي/ نشر ذوي القربى/ ط١/ ١٤١٦هـ/ قم المقدسة، إيران.
٢٣. المناهج التفسيرية/ جعفر السبحاني/ مؤسسة الإمام الصادق عليه السلام/ ط١، ١٤٣٢هـ/ قم المقدسة، إيران.
٢٤. الميزان في تفسير القرآن/ محمد حسين الطباطبائي/ منشورات جماعة المدرسين/ ط١/ ١٤١٧هـ/ قم المقدّسة/ إيران.
٢٥. إحياء العلوم/ أبو حامد الغزالي/ دار الكتاب العربي/ ط٢/ ١٤٣٢هـ/ بيروت، لبنان.
٢٦. إظهار الحق / رحمة الله الهندي الدهلوي/ تحقيق: الدسوقي/ ادارة البحوث والافتاء/ ١٤١٠هـ.
٢٧. أجوبة مسائل جار الله/ عبد الحسين شرف الدين العاملي/ مطبعة العرفان/ ١٩٥٣م/ صيدا، لبنان.
٢٨. أساس البلاغة/ جار الله الزمخشري/ دار الكتب العلمية/ ط١، ١٤١٩هـ/ بيروت، لبنان.
٢٩. أصل الشيعة وأصولها/ محمد حسين كاشف الغطاء/ مؤسسة النشر الإسلامي/ ط١/ قم المقدسة، إيران.

٣٠. أصول الفقه/ محمد رضا المظفر/ نشر دانش إسلامي/ ١٤٠٥هـ/ قم المقدسة، إيران.
٣١. أوائل المقالات في المذاهب المختارات/ محمد بن محمد بن النعمان المفيد/ مؤتمر ألفية الشيخ المفيد/ ط١/ ١٤١٣هـ/ قم المقدسة، إيران.
٣٢. بحار الأنوار/ العلامة محمد باقر المجلسي/ دار احياء التراث العربي/ ط٣/ ١٩٨٣م/ بيروت، لبنان.
٣٣. بررسي مكاتب وروش هاي تفسيري/ علي أكبر بابائي/ انتشارات سمت/ ط١، ١٣٩١ش/ طهران، إيران.
٣٤. تفسير العيّاشي/ محمد بن مسعود العيّاشي السمرقندي/ تحقيق: رسولي محلاتي/ مؤسسة الأعلمي للمطبوعات/ بيروت، لبنان.
٣٥. تفسير فرات الكوفي/ فرات بن ابراهيم الكوفي/ نشر وزارة الثقافة/ ١٤١٠هـ/ طهران، إيران.
٣٦. جامع البيان/ محمد بن جرير الطبري/ دار الفكر/ ط١/ ١٣١٨هـ/ بيروت، لبنان.
٣٧. رسالة الاعتقادات/ الشيخ محمد بن علي الصدوق/ تحقيق: عصام عبد السيد/ دار المفيد/ ط٢/ ١٤١٤هـ/ بيروت، لبنان.
٣٨. روح المعاني/ محمود الآلوسي/ دار الكتب العلمية/ ط١/ ٢٠١٠م/ بيروت، لبنان.
٣٩. شرائع الإسلام في مسائل الحلال والحرام/ الحسن بن المطهر الحلي/ نشر فقاهت/ ط١، ١٤٢٧هـ/ قم المقدسة، إيران.
٤٠. علوم القرآن/ محمد باقر الحكيم/ مجمع الفكر الإسلامي/ ط٤/ ١٤١٩هـ/ قم المقدسة، إيران.
٤١. عيون أخبار الرضا عليه السلام/ الشيخ محمد بن علي الصدوق/ نشر جماعة المدرسين/ ط١/ ١٤١٧هـ/ قم المقدّسة، إيران.
٤٢. قرآن شناسي (بالفارسية)/ محمد تقي مصباح يزدي/ مؤسسة الإمام الخميني للدراسات/ قم المقدّسة، ايران.
٤٣. لسان العرب/ مكرم بن منظور/ دار صادر للنشر/ ط١/ ١٩٥٦م/ بيروت، لبنان.
٤٤. مجمع البيان في تفسير القرآن/ الفضل بن الحسن الطبرسي/ دار المعرفة/ ط٢/ ١٤٠٨هـ/ بيروت، لبنان.
٤٥. مدخل إلى القرآن الكريم عرض تاريخي وتحليل مقارن/ عبد الله دراز/ دار القلم/ ١٤٠٤هـ/ الكويت.

٤٦. معجم مقاييس اللغة/ أحمد بن فارس/ دار الجيل/ ط١/ ١٣٩٩هـ/ بيروت، لبنان.
٤٧. مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين/ أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري/ المكتبة العصرية/ ط١/ ١٤١١هـ/ صيدا.
٤٨. مقدّمة جامع التفسير/ الراغب الأصفهاني/ تحقيق: بسيوني/ كلية الأدب/ ١٤٢٠هـ/ طنطا، مصر.
٤٩. مقدمة أصول التفسير/ أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية/ دار البصائر/ ١٣٨٥هـ/ بيروت، لبنان.
٥٠. مناهل العرفان في علوم القرآن/ محمد عبد العظيم الزرقاني/ تحقيق: زمرلي/ مكتبة عيسى الحلبي وشركاؤه/ ط٣/ ٢٠١٠م.
٥١. منطق تفسير القرآن/ محمد علي الرضائي الأصفهاني/ نشر المصطفى/ ١٣٨٩هـ/ قم المقدسة، إيران.
٥٢. نقد آراء الذهبي في كتاب التفسير والمفسرون/ محمد علي الرضائي الأصفهاني/ نشر المصطفى/ ١٣٨٩هـ/ قم المقدسة، إيران.
٥٣. وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة/ محمد الحر العاملي/ مؤسسة آل البيت لإحياء التراث/ ط١/ ١٤١٢ـ/ قم المقدّسة، إيران.